



كلمة الدكتور نبيل قسيس، المتحدث الرئيسي  
في مؤتمر جامعة بيرزيت " التنمية المستدامة في ظل الأزمات  
والصراعات" الذي عقد بتنظيم دائرة الإدارة العامة في كلية الحقوق  
والإدارة العامة يومي الثلاثاء والأربعاء 23 و24 نيسان 2019، في حرم  
الجامعة، تحت شعار "حتى لا ننسى أحداً":

أشكر المنظمين لدعوتهم لي للتحدث في هذا المؤتمر ويسرني دائماً أن أكون في جامعة بيرزيت للمشاركة في أنشطتها الهادفة. عنوان المؤتمر ينم عن تحدي وكيفية مواجهته، وهذا في صلب روح جامعة بيرزيت التي قضيت فيها عقود.

سأتحدث في موضوع المؤتمر بشكل عام، إذ هناك العديد من المداخلات، كما يبين برنامج المؤتمر، التي تتناول مواضيع محددة تحت العنوان العام مع تركيز على السياق الفلسطيني، كالتحديات التي تواجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة (أجندة 2030) التي تبنتها الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام 2015، والتقدم الذي تحرزه فلسطين في هذا المجال، ومؤشرات التقدم ودور الحوكمة في ذلك وغيرها من المواضيع الهامة التي لا أنوي التطرق إليها.

توقفت لدى قراءة ورقة المفهوم الخاصة بالمؤتمر عند الذي جاء في الهدف الأول من حيث "تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظروف استثنائية كالاحتلال والنزاع". إذًا، الاحتلال يعتبر هنا ظرف استثنائي وبالتالي مؤقت وعابر - كما يجب أن يكون. هناك افتراض ضمني - وهو للأسف غير أكيد في الحالة الفلسطينية - أن فترة الظرف الاستثنائي هي تشويش عابر سيكون أقصر من الفترة المحددة لتحقيق التنمية المستدامة، أو بعض أهدافها كالتالي حددتها منظمة الأمم المتحدة لدى تبنيها أهداف التنمية المستدامة (أجندة 2030)، أي 2015-2030. لدينا بالطبع مشكلة مع مفهوم "الظرف الاستثنائي" في فلسطين، حيث الاحتلال الإسرائيلي قائم منذ أكثر من نصف قرن (52 سنة) دون نهاية له في الأفق، مما دعا بعض القانونيين لإعادة تعريف الوضع القائم على أنه "احتلال مستمر أو مطول خلافاً للقانون" *unlawfully prolonged occupation* وليس فقط احتلال، ويحتاج بالتالي إلى معالجة قانونية مختلفة (وهي ليست موضوعنا اليوم)، كما أنه يضع سياقاً مختلفاً لمقاربة التنمية المستدامة في حالتنا الفلسطينية بالمقارنة مع دول أخرى تمر في أزمات مؤقتة. في حالتنا، حيث كلمة "استثنائي" تعني "غير طبيعي دائم" وليس "عابر مؤقت"، يصبح السؤال المطروح: "هل يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة تحت ظروف الاحتلال المستمر؟"

لا أدري إذا كان اختيار العنوان "التنمية المستدامة في ظل الأزمات والصراعات" قد تجنب عن قصد كلمة "احتلال"، ولي شخصياً تجربة مع ذلك عندما أعددنا في ماس بالتعاون مع البنك الدولي دراسة معمقة حول "التنمية تحت الاحتلال" نشرت عام 1998 حيث أصر البنك الدولي على تعديل العنوان ليكون "تنمية رغم الصعاب" مستخدماً كلمة adversity بدلاً من occupation لأسباب لا تخفى على أحد. على أي حال، الاحتلال المستمر هو أزمة مستمرة ويولد صراعاً مستمراً. وفي هذا الطرف بالذات نبحث عن سبل البقاء على الأرض وتعزيز الصمود، وتحقيق التنمية الممكنة بالطرق المتاحة بعد أن بينت عقود طويلة ما كان واضحاً منذ البدء أن التنمية الشاملة التي تتيح لجميع القدرات الكامنة أن تتفتح، ولجميع الموارد المتاحة أن تستغل في جميع الأراضي الفلسطينية، ليست قابلة للتحقيق وغير ممكنة في ظل احتلال استعماري إحلالي مستمر.

ما هي إذاً التنمية الممكنة في هذا الطرف؟ موضوع المؤتمر يركز على التنمية المستدامة، وهي تنمية اقتصادية تتم دون استنزاف للموارد الطبيعية وتوفر بذلك احتياجات الحاضر من الموارد الطبيعية ومن منظومة الفوائد التي تعود على الإنسان من البيئة الطبيعية دون مقابل، دون إجحاف بحق الأجيال القادمة بأخذ احتياجاتهم واستفادتهم منها. الاستدامة هنا هي للموارد. ولكن مفهوم التنمية المستدامة يستخدم أيضاً لإبراز نوعية النمو الاقتصادي وكيفية توزيع منافعه على طبقات المجتمع كافة بحيث لا يكون مجرد عملية توسع اقتصادي، أي كما جاء في العنوان الفرعي للمؤتمر "حتى لا ننسى أحداً Leaving no one behind". وبالتالي، فإن من أبرز سمات التنمية المستدامة كونها عملية شديدة – فيما يتعلق بالموارد – تستهدف النمو المتوازن وإزالة الفوارق والفجوات التنموية في مسيرة تشمل الجميع "ولا تنسى أحداً".

كتب الكثير عن مؤشرات التنمية المستدامة وقيل أربع سنوات (عام 2015) تبنت الجمعية العمومية للأمم المتحدة أجندة 2030 للتنمية المستدامة احتوت على 17 هدفاً goals و 169 غاية targets، يتوخى منها إحداث تغيير إيجابي في حياة البشر على مستوى الكرة الأرضية، وأخذت كل دولة على عاتقها متابعة تحقيق هذه الأهداف كل في نطاقها ومراقبة ذلك من خلال عدد كبير من المؤشرات. هنا في فلسطين، تم تبني هذه الأهداف ووزعت المهام على الوزارات انطلاقاً من أجندة السياسات الوطنية 2017-2022 ويتم متابعتها من قبل مكتب رئيس الوزراء كما يقوم جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني بقياس التقدم الحاصل في تحقيقها تبعاً من خلال مراقبة المؤشرات. لقد وضعت الحكومة أجندتها هذه بالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، ولها ثلاثة مرتكزات: إنجاز الاستقلال الوطني؛ الإصلاح الحكومي مع تركيز على فعالية الحكم وعلى احتياجات المواطن؛ والتنمية المستدامة. وفي مجال التنمية المستدامة هذا، تم وضع مصفوفة للغايات المنبثقة عن الأهداف وتوزيعها على الوزارات المختلفة، وقامت كل وزارة بوضع خطة تنفيذ.

من ناحيته، أصدر ماس مؤخراً ملحقاً للمراقب الاقتصادي تناول فيه الهدف الثامن في أجندة 2030 الذي يعنى بالنمو الاقتصادي والعمل (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع)، فراجع تطور مؤشرات هذا الهدف في الحالة الفلسطينية على مدى السنوات الماضية حسب ما يتوفر من بيانات وتوصل إلى النتيجة أن الوضع الفلسطيني يعاني من مشاكل عديدة فيما يتعلق بمقاصد الهدف الثامن، فالنمو

الاقتصادي متأرجح، والبطالة مرتفعة، ومشاركة النساء في سوق العمل منخفضة، والأجور الحقيقية تتراجع، وإصابات العمل مرتفعة، ومشاركة العمال في النقابات العمالية ضعيفة، وأكثر من 60% من العمال يصنفون ضمن العمالة غير الرسمية أو غير المنظمة، ومعدلات الفقر مرتفعة، خاصة في قطاع غزة. زد على ذلك، أن هذه القضايا تصبح أكثر تعقيداً مع مرور الزمن لأن المؤشرات لا تتحسن، بل أنها تتراجع، خاصة فيما يتعلق ببطالة النساء والعمل غير الرسمي. وقد قام "ماس" بتحديد النقاطات بين أهداف التنمية المستدامة الخاصة بالعمل والخطط الوطنية الفلسطينية ذات الصلة وتقديم بمقترحات لسياسات اقتصادية تهدف إلى تحقيق مقاصد الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة.

سأركز في حديثي اليوم على بعد التوازن balance والشمول inclusiveness في التنمية كأساس للاستدامة، وهو موضوع كان محل اهتمام المحافل الفلسطينية الرسمية منذ أكثر من عقد من الزمان، حيث بحثت عن طرق لتحقيق ذلك بطرق جديدة، بعدما تبين استحالة تحقيقه من خلال الخطط التنموية الشاملة التي كانت تعدها الحكومات المتعاقبة بإشراف مباشر من وزارة التخطيط ولا يتم تنفيذها بالكامل بسبب الإجراءات العدوانية الإسرائيلية. فطالما تم تحويل مخصصات الخطط التنموية لتلبية احتياجات الإنقاذ والإنعاش والتأهيل وإعادة البناء بعد كل عدوان إسرائيلي. سوف أقفز عن المحاولات الأولى لتحقيق التنمية المتوازنة، والتي لم يكتب لها الاستمرار، وأركز على ما يحصل حالياً بناء على مبادرات رسمية حديثة نسبياً، الأولى هي تبني الحكومة في مطلع 2016 لمفهوم التنمية الإقليمية (وهذا ليس نفس الشيء كإعلان إقليم معين كمحط جهد تنموي لفترة معينة وتنفيذ مشاريع استثمارية فيه، بل هو أن تتم التنمية على مستوى الأقاليم بحيث يتم بناء القدرات اللازمة في كل إقليم ليضع خطته التنموية وينفذها)، والثانية هي بدء العمل في ذلك العام على مشروع الشمول المالي الذي يهدف إلى توزيع الاستفادة من الخدمات المالية على الجميع لتشمل الفئات المهمشة في المجتمع. وقد أُسْتُهْلَ هذا المشروع بدراسة تفصيلية - كما في أي مشروع يعد له جيداً - قام بها ماس بالتعاون مع جهاز الإحصاء المركزي لصالح هيئة سوق رأس المال وسلطة النقد الفلسطينية. وقد تم بالفعل إطلاق إستراتيجية الشمول المالي في مطلع 2019 وهي تنفذ حالياً بقيادة فريق وطني يضم المؤسستين المذكورتين، وبرئاسة مشتركة منهما، وعدد من الوزارات ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع الأهلي. وقد تم تحديد هدف الإستراتيجية بزيادة الاستفادة من الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية التي تقتصر حالياً على 36.4% من البالغين لتصل إلى 50% منهم على الأقل عام 2025.

أما التنمية الإقليمية، فهي مشروع يهدف إلى إزالة الفجوات التنموية في الأراضي الفلسطينية بين المناطق المختلفة والنهوض بالاقتصاد ككل، بعدما توصل صانعو القرار في ذلك الوقت إلى القناعة أن التنمية على الصعيد المحلي، وفي القلب منها التنمية البشرية، هي الأكثر قدرة على الاستدامة ومقاومة الإجراءات الإسرائيلية المعيقة للتنمية الشاملة. ومن الجدير بالذكر أن هذا كان أيضاً أحد استنتاجات المؤتمر الاقتصادي الوطني الذي نظمه ماس عام 2016 بمشاركة واسعة والذي انبثق عنه تشكيل فريق عمل وطني للتنمية الاقتصادية لمتابعة توصيات المؤتمر والذي قرر مجلس الوزراء الجديد في جلسته الأولى تفعيله وأحيي رئيس الوزراء على ذلك. وبالتالي يمكن أن نعتبر أن التنمية الإقليمية هي مدخلنا للتنمية المستدامة في الظروف الحالي، فموجبها يتم إكمال بعض وظائف الدولة الاقتصادية إلى الأقاليم التي تطور مقومات القيام

بهذه الوظائف وتفعّل ميزاتها النسبية وتطوّر ميزات مقارنة وتستغلها للنهوض باقتصادها ولتطوير اقتصاد البلد ككل في عملية متكاملة.

واقع الأمر هو أن معظم الدول في العالم تتجه إلى تطبيق التنمية الإقليمية اللامركزية لكي تتغلب على الفجوات التنموية وتحقق التكامل في التنمية بين مناطقها وبحيث لا تتجاوز منطقة أو "تنسى أحداً". دون الدخول في تفاصيل لا يتسع إليها وقتنا، أكتفي بالإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي يشترط على الدول الأعضاء تنظيم نفسها في أقاليم لأغراض الاستفادة من السياسة الإقليمية Regional Policy والحصول على تمويل من صندوق التنمية في بروكسل. ولهذا الغرض يفرض على هذه الدول استحداث مستوى إداري ثالث وسط ما بين المركزي والمحلي البلدي، وهو الإقليم الذي يقوم على إدارته مجلس إقليمي. وقد تم تبني التنمية الإقليمية (دون استحداث مستوى إداري وسط) في عدة بلدان عربية كمصر وسوريا والأردن والمغرب والعمل جاري الآن على تطوير نموذج فلسطيني لذلك.

الحديث عن الأقاليم في فلسطين يثير في العادة ردود فعل سلبية لأنه يوحي بالتقسيم (وليس مجرد تنظيم) وكأنه يصب في مجرى محاولات الاحتلال لخلق كانتونات، وخاصة عندما نتكلم عن ثلاثة أقاليم في الضفة الغربية. ولكن هناك زاوية أخرى يجب أن ننظر منها إلى التنظيم الإقليمي، إضافة إلى بعد تحقيق التنمية المتوازنة، وهو أنه قد آن الأوان لنرمي جانباً تقسيمات الاحتلال للضفة الغربية إلى مناطق أ و ب و ج والقدس وأن نفرض تنظيماً لا يقسم البلاد إلى مناطق نفوذ أمني كما توخت إسرائيل. فمشروع التنمية الفلسطيني - سواء كان مبنياً على التنمية الإقليمية المركزية أو اللامركزية - لا يعترف ولا يقر بتقسيمات الاحتلال، فخطط التنمية الفلسطينية تشمل دائماً جميع الأراضي الفلسطينية. إذا، دعونا نضع هذه المخاوف جانباً ولنهتم بالتنمية الممكنة، أو ذات الاحتمال الأكبر للتحقيق، تحت الاحتلال وبعد انتهائه، وكيفية تحقيقها، ولنعمل على أن تكون هذه التنمية مستدامة. وهذه التنمية - ذات الفرص الأفضل للنجاح - هي التنمية الإقليمية اللامركزية التي تعتمد على مشاركة المواطنين في تحديد احتياجات التنمية في مناطقهم وفي المشاركة في وضع الخطط لذلك وفي تنفيذها، وما يصاحب ذلك من بناء قدراتهم في المجالات المختلفة، بما فيه القدرة على التنظيم الذاتي وإنشاء المؤسسات الضرورية للتخطيط التنموي وإدارتها. هذا من شأنه تقليل فرص تجاوز المجتمعات الصغيرة التي تجعلها التنمية الإقليمية اللامركزية صاحبة دور ومشاركة في القرار التنموي.

بموجب دراساتها في ماس، هناك أربع مراحل في التطبيق التدريجي للتنمية الإقليمية على الصعيد المحلي في بلد كفلسطين كان يعتمد التخطيط التنموي المركزي.

#### المرحلة الأولى هي القائمة حالياً: التخطيط التنموي الوطني المركزي

تقوم مؤسسة التخطيط الحكومية المركزية (وزارة أو مفوضية) بإعداد خطط التنمية الوطنية، وغالباً ما توضع المشاريع ضمن هذه الخطط استجابة للاحتياجات الوطنية، دون اعتبار للاحتياجات الخاصة بالمناطق (أو الأقاليم). ويوفر هذا النهج أقصر الطرق نحو تحقيق النمو للاقتصاد الوطني، لكنه قد يعمق الفجوات التنموية بين الأقاليم عن غير قصد.

#### المرحلة الثانية: التخطيط التنموي الوطني/الإقليمي المركزي

تقوم مؤسسة التخطيط الحكومية المركزية بإعداد خطط التنمية التي تسعى إلى تلبية الاحتياجات الوطنية، مع الأخذ في الاعتبار، قدر المستطاع، الاحتياجات الخاصة للأقاليم، وكذلك التدابير اللازمة لتحقيق المساواة في مستويات التنمية بين الأقاليم.

#### المرحلة الثالثة: التخطيط التنموي الإقليمي المركزي

تقوم مؤسسة التخطيط الحكومية المركزية بإعداد خطط التنمية بشكل أساسي كمجموعة من الخطط الإقليمية التي تعدها بالتعاون مع مجالس التخطيط التنموي الإقليمي وتضيف مشاريع وطنية/قطرية (عبر إقليمية) حسب الحاجة (مثل مشاريع البنية التحتية والصحة والتعليم والأمن والقضاء).

#### المرحلة الرابعة: التخطيط التنموي الإقليمي اللامركزي

يتم إعداد خطط التنمية الإقليمية من قبل الأقاليم، وتشكل هذه الخطط الأساس الذي تقوم عليه خطة التنمية الوطنية الشاملة، والتي تكون بهذا عبارة عن تجميع لخطط الأقاليم مضافاً إليها الخطط عبر الإقليمية كما في المرحلة الثالثة.

تتطلب المراحل الثلاث التي تحتوي على بعد إقليمي تحديد الأقاليم، عدداً وحدوداً، وهذه عملية لا تكون دائماً سهلة فمحددات الأقاليم تختلف من دولة إلى أخرى والأدبيات حول ذلك كثيرة. وتستخدم اعتبارات الإثنية واللغة والدين والجغرافية لتحديد الأقاليم في الدول التي يوجد لديها هذا التنوع. فلسطين متجانسة من النواحي الإثنية ولا يوجد فيها أقليات كبيرة، كما هي كذلك من ناحية اللغة وأيضاً - إلى حد كبير - الدين، وبالتالي فإن المحددات المناسبة لتعريف الأقاليم هي في الأساس جغرافية (بسبب الفصل القائم بين الضفة الغربية وقطاع غزة) وسكانية (بسبب تركيز السكان في المدن الكبرى) وإدارية تاريخية (حسب التقسيمات الإدارية المتلاحقة منذ الحقبة العثمانية مروراً بالانتداب البريطاني ثم الحقبة الأردنية/المصرية ثم الاحتلال وأخيراً السلطة الفلسطينية). وتعتمد بعض الدول مستوى النمو كبعد أساسي في تحديد الأقاليم، ولكن هذا قد ينتج عنه أقاليم مبعثرة الأجزاء، وهذا غير مناسب لفكرة المشاركة وهو بالتأكيد غير مناسب لجغرافية صغيرة كفلسطين.

على أي حال، يجب أن يأخذ تنظيم البلد أو الدولة في أقاليم بالاعتبار قدرة كل إقليم على الاستدامة بحيث يوفر مستلزمات نماءه الاقتصادي والاجتماعي وبحيث تتوفر فيه مقومات استدامته سواء كانت مقومات كالموارد الطبيعية والتراث الثقافي والطبيعي، أو مكتسبة كالبنية التحتية والمؤسسات ومستوى التعليم، أو ممكنة وغير مستغلة تماماً أو غير متاحة بعد بحيث تشكل مجالات استثمار مستقبلي.

ولكي يتم وضع وتنفيذ الخطط التنموية هناك متطلبات إدارية هيكلية وكذلك هناك حاجة إلى نقل صلاحيات ومسؤوليات إلى الأقاليم تمكنها من وضع الخطط التنموية وتنفيذها، على أن يسبق ذلك بناء القدرات، وبخاصة الإدارية المالية، وتوفير الموارد (الذاتية والمخصصات من الموازنة المركزية) التي تمكنها من القيام بهذه الوظائف. ولعل من أهم مجالات بناء القدرات اللازمة للتنمية المستدامة هي تلك المتعلقة بتنظيم الذات والتخطيط وصياغة المشاريع التنموية الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية والبيئية ومتابعة تنفيذها، والحرص على الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية بحيث تستفيد منها الأجيال القادمة.

نجد في الأدبيات نماذج عديدة لنقل الصلاحيات والمسؤوليات من الحكومة المركزية إلى مجالس الأقاليم والبلديات في الدول المختلفة، سواء عن طريق التفويض أو من خلال سن القوانين لذلك، ولا يوجد لتوزيع الصلاحيات بين الحكومة المركزية ومجالس الأقاليم ومجالس البلديات نمط موحد وإن كان هناك ما هو مشترك بين هذه النماذج. فغالباً ما تكون الرعاية الصحية الأولية، وتوفير التعليم الإلزامي الجيد، ورعاية المسنين، والرعاية الاجتماعية ومكافحة الفقر، وتوفير السكن المناسب، وتوفير مياه الشرب والصرف الصحي والطاقة النظيفة، وتوفير فرص العمل، وحفظ التراث الثقافي والبيئة وصيانة البنية التحتية من مسؤوليات وصلاحيات الأقاليم، وكذلك تنشيط القطاعات الاقتصادية المرتبطة بالميزات النسبية للأقاليم. فإذا ما نظرنا إلى أهداف التنمية المستدامة في أجندة 2030، نرى أن الكثير منها يمكن التعامل معه على مستوى الإقليم بكفاءة أعلى، مع ضرورة الإشراف العام على بعضها من قبل الحكومة المركزية. ولكن الفكرة الأساسية هي تمكين المجتمعات المحلية، بجميع مكوناتها، وإعطاها مسؤولية أكبر في تنمية ذاتها ضمن الخطة الوطنية الشاملة للنهوض بالاقتصاد وتحسين مستوى المعيشة وتوفير سبل الرفاه للجميع ما أمكن. ولا شك أن تنافس الأقاليم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كل في نطاقه، يخلق حالة إيجابية في البلد ككل.

هذا كله جيد، ولكن السؤال هو كيف نحقق ذلك وما هي المعوقات الذاتية لتنفيذ الخطط التنموية؟ دعوني أؤكد على ما يلي: إن تحقيق أهداف أية خطة يحتاج إلى قيادة متمكنة ورؤية واضحة وإرادة قوية ومثابرة، كما يحتاج بالتأكيد إلى قناعة المتأثرين بالخطة بجوداها بحيث لا يعيقوا تنفيذها، وهذه القناعة تكون وليدة المشاركة في صياغتها. فلطالما تعثر مشروع تنموي بسبب مصالح ضيقة تخص مؤسسات أو أفراد أو تجمع سكاني هنا أو هناك - وهذا ليس فقط في فلسطين. لا يجوز أن يصطدم مشروع تنموي أو إحدى مكوناته الحيوية بمصالح ضيقة أنانية. فتنمية الأقاليم هي الأداة للتكامل ولتحقيق التنمية المتوازنة وإزالة الفجوات التنموية بين المناطق، وهذا يعلو على الاعتبارات الذاتية - ضمن القانون بالطبع.

من ناحية أخرى يلزم أداة لتحديد المهام وتنظيم جهود التخطيط التنموي وتذليل العقبات وتتيح محاسبة من يعيق أو يقصر، والأداة الأفضل لذلك هي "قانون للتخطيط" يكون ملزماً وفيه كل ما ينظم العملية وأسس الإشراف والرقابة والتنفيذ. لقد انتبهت وزارة التخطيط الفلسطينية إلى أهمية سن قانون للتخطيط، لأسباب المذكورة، وتم وضع إطار لذلك عام 2014 ولكن الموضوع لم يتابع ولا يزال وضع وزارة التخطيط غير واضح للعموم. معظم الدول التي سنت قانون للتخطيط أنشئت مؤسسات لذلك على المستوى الوطني بجانب مجالس التخطيط التنموي الإقليمية. المؤسسة الأولى هي مجلس تخطيط تنموي قومي له وظيفة إشرافية يضع السياسات والإطار العام للخطة التنموية ويقر الأولويات، يضم ممثلين عن جميع القطاعات (العام والخاص والأهلي) وكذلك كفاءات متخصصة، بما يضمن المشاركة الواسعة. المؤسسة الثانية تنفيذية مركزية مهمتها التأكد من قيام كل مؤسسة، بما في ذلك مجالس الأقاليم (وهذه أيضاً تضم تمثيلاً لجميع القطاعات في الإقليم (عام، خاص، أهلي) بما يضمن المشاركة والاستدامة) بوضع خطته التنموية ضمن الإطار العام المقر، فتجمعها وتضيف إليها المشاريع

القطرية العابرة للأقاليم. هذه المؤسسة تكون تابعة للحكومة المركزية، أي مجلس الوزراء، وتستمد قوتها من الدعم الذي يوفره لها بما يمكنها من متابعة تنفيذ الخطط وفرض الالتزام بها وجدولها الزمني. وقد بينت الخبرة أن وجود وزارة للتخطيط، مثلها مثل أي وزارة أخرى، لا يوفر لها الفعالية اللازمة، من حيث أن الوزير لا يستطيع أن يفرض توجهاته على أقرانه، بينما وجود جسم (ربما مفوضية) تابع لمجلس الوزراء يوفر له تلك الفعالية، خاصة إذا توفر قانون للتخطيط يحدد الصلاحيات والأدوار وينظم كيفية القيام بها وأسس مراقبة التنفيذ ويفرض الالتزام بالجدول الزمني من قبل الجميع بما في ذلك المجالس الإقليمية.

لست هنا في مجال عرض اقتراح تفصيلي لمخطط تتبناه الحكومة لتحقيق التنمية المستدامة، فالحكومة السابقة وزعت المهام على الوزارات في سياق متابعتها لأجندة السياسات الوطنية، وبخاصة المرتكز الثالث لهذه الأجندة، ألا وهو التنمية المستدامة، والمفترض أن الوزارات تعمل على ذلك، كما ذكرت. ونفس الحكومة تبنت التنمية الإقليمية كمشروع يؤدي إلى تضيق الفجوات التنموية وإحداث التنمية المتوازنة. هل هناك تعارض في ذلك؟

جوابي على هذا السؤال هو قطعاً لا! فالتنمية الإقليمية اللامركزية - بناء على الخبرات الدولية - هي الأداة الأمثل لتحقيق التنمية المتوازنة وإزالة الفجوات التنموية وبالتالي إحداث التنمية المستدامة، وهذا ممكن حتى ولو كانت التنمية الإقليمية مركزية بداية - إلى أن يتم بناء القدرات المحلية - شريطة تأسيس مجالس تخطيط تنموي إقليمية تضمن المشاركة الواسعة في صياغة الخطط على مستوى الإقليم. في مرحلة لاحقة ومع تراكم الخبرة، يجب أن تأخذ الأقاليم على عاتقها مسؤولية التنمية المحلية المستدامة. هذا لا يجرّد الوزارات المركزية من صلاحياتها ولا يعفيها من مسؤولياتها، فكما ذكرت، سيبقى هناك مفوضية مركزية تتابع مسائل التخطيط على المستوى الوطني/القطري في جميع المجالات كما تتابع أسس التكامل التنموي بين الأقاليم. إن العمل على مستوى الأقاليم والبلديات والمجالس القروية أقل عرضة للتأثر بمعوقات الاحتلال وهو أيضاً الأكثر كفاءة في إحداث التنمية المتوازنة ما بعد انتهاء الاحتلال.

إن الجهود القائمة حالياً لمتابعة مؤشرات تحقيق أهداف التنمية المستدامة على درجة كبيرة من الأهمية ولا يجوز التقليل من أهميتها. ولكن يجب أن ننتبه إلى أن إحداث التغيير هو الأساس كونه إجراء علاجي، أما قياس التغيير فلا يغير في واقع الحال، على أهميته في تقييم نجاعة العمل وتصحيح المسار إذا لزم. ولكي لا نضيع في تفاصيل إلى أي قدر تم تحقيق هذا الهدف أو ذاك من أهداف التنمية المستدامة في القدس أو في المناطق المسماة "ج" وكأنها أجزاء منفصلة من الوطن، واقتراح سياسات وتدخلات محددة لتحسين المؤشرات فيها، أعتقد أنه سيكون مجدياً أكثر لتحقيق التنمية المستدامة في الوطن ككل تبني مشروع شامل كالتنمية الإقليمية اللامركزية التي تحمي حدود المناطق "أ" و"ب" و"ج" وبين الضفة والقطاع (تنموياً) وتتعامل مع القدس كجزء لا يتجزأ من إقليم وسط الضفة، بدلاً من الجري وراء مؤشر هنا أو هناك، فهذه المؤشرات سيقع كل منها في نهاية المطاف في مكانه الصحيح على الصعيد الإقليمي لينعكس تالياً على الصعيد الوطني.

أشكركم على حسن استماعكم.